

الاستبصار في التنبيهات

لِلشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِينَا

الطَّبَّعِي

فِي عِلْمِ مَا قَبْلَ عِلْمِ الطَّبِيعَةِ

مَعَ الشَّرْحِ لِلْمُحَقِّقِ نَصِيرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الطَّبَّعِيِّ

وَشَرْحِ الشَّرْحِ لِلْعَلَّامَةِ قُطْبِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ

شَرْحُ بَلَدٍ - قَمْ

قطب الدين رازي، محمد بن محمد، - ٧٧٦ ق. شارح
الاشارات و التنبهات / لا يى على حسين بن عبدالله بن سينا؛ مع الشرح لنصيرالدين
محمد بن محمد بن الحسن الطوسي و شرح الشرح لقطب الدين محمد بن محمد بن ابي
جعفر الرازي. - قم: نشر البلاغة، ١٣٨٣.

ج ٣

الدورة. ٠ - ٢ - ٩٤٥٧٧ - ٩٦٤ ISBN:

..... ريال

فهرستويى بر اساس اطلاعات فييا

عربي.

عنوان عطف: شرح الاشارات.

اين كتاب توسط ناشران متفاوت در سالهاى مختلف منتشر گرديده است.

چاپ اول ناشر: ١٣٨٣.

مندرجات: ج ١. فى علم المنطق. - ج ٢. فى علم الطبيعه. - ج ٣. فى علم ما قبل علم

الطبيعه.

١. ابن سينا، حسين بن عبدالله، ٣٧٠ - ٤٢٨ ق. الاشارات و التنبهات - نقد و تفسير.

٢. نصيرالدين طوسي، محمد بن محمد، ٥٩٧ - ٦٧٢ ق. شرح الاشارات و التنبهات - نقد و

تفسير.

٣. فلسفه اسلامي - متون قديمى تا قرن ١٤. الف. ابن سينا، حسين بن عبدالله، ٣٧٠ - ٤٢٨ ق.

الاشارات و التنبهات. شرح. ب. نصيرالدين طوسي، محمد بن محمد، ٥٩٧ - ٦٧٢ ق. شرح

الاشارات و التنبهات. شرح. ج. عنوان. د. عنوان: الاشارات و التنبهات. شرح. ه. عنوان:

شرح الاشارات و التنبهات. شرح. و. عنوان: شرح الاشارات.

١٨٩/١

BBR ٤١٥ / ق٦

١٣٨٣

الأشارات و التنبهات (ج ٣)

المؤلف: الشيخ الرئيس، ابن سينا

الناشر: النشر البلاغة - قم - سوق القدس - ☎ ٧٧٤١٠٢٢

الطبعة: الأولى للناشر

تاريخ الطبع: ١٣٨٣ هـ - ش

الكمية: ١٥٠٠ دورة

المطبعة: القدس - قم

الدورة ٠ - ٢ - ٩٤٥٧٧ - ٩٦٤ ISBN:

المجلد الثالث ٥ - ٥ - ٩٤٥٧٧ - ٩٦٤ ISBN:

تبارك الذى جعل البهجة والسعادة للمعارف بأسراره ، والبؤس والشقاوة للمعرض عن آياته ، خلق الأشياء للالتانس و أفناها للالتسام ، ليس فيها بوالج ولا عنها بخارج ، لا يعرف جدد ولا يتكافؤ أحد ، لا يتكاهده الصنع و لا يؤوده الحفظ ، خنعت الوجوه لعظمته وخشعت القلوب من مخافته ، خست العقول مقهورة بما أوجد وأبدع وتامت فيمازده وبره . فأرزت ناطقتها بكما من حمد يكون لحقه أداء ولشكره قضاء .

والصلوة على الشجرة الطيبة والثمار المتهدة ، والعذب النافع وينابيع الخدمة ، والنور الساطع ومصابيح الهداية محمد وآله الكرام البررة .

وبعد لما فرغ المحقق الحائز فى سباق البراعة القصب ، والفائز من قداح الفضل الأوفى ، المكرم المنصور فى نشر لواء الفضيلة ، والمعظم المؤيد بالنفس القدسية أبو جعفر نصير الدين محمد بن محمد الطوسي - رحمه الله تعالى - عن شرح الأنماط الثلاثة فى الفلسفة الطبيعية من كتاب الإشارات والتنبيهات أخذ فى شرح سائر الأنماط فى علم ما قبل علم الطبيعة . وأولها :

فهرس الفصول والمطالب

(النمط الرابع في الوجود وعلة . وفصوله تسع وعشرون)

ترجمة أربع عشر منها [إشارة] وهي (٧) (٨) (١٠) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧)
(١٨) (٢١) (٢٢) (٢٤) (٢٦) (٢٨)

وترجمة ثمان منها [تنبيه] وهي (١) (٣) (٥) (٦) (٩) (٢٣) (٢٧) (٢٩) .

وترجمة فصلين منها [وهم وتنبيه] وهما (٢) (٢٥)

وترجمة فصلين منها [تذييب] وهما (٤) (٢٠)

وترجمة واحدة منها [شرح] وهي (١٢)

وترجمة واحدة منها [فائدة] وهي (١٩)

(١) تنبيه في بيان فساد القول بانحصار الموجود في المحسوس وما في حكمه

بوجود الطبائع المعقولة ، وبيان أن في كل محسوس شيء ليس

بمحسوس ولا بموهم ، وأن كل موجود في الأعيان بحقيقته الذاتية

٢ غير قابل للإشارة الحسية

(٢) وهم وتنبيه في بيان أن الحال في كل واحد من الأعضاء و الأجزاء في

٧ كونه طبيعة معقولة غير محسوسة كالحال في الإنسان نفسه .

(٣) تنبيه في بيان أن الحس نفسه ليس بمحسوس ولا بموهم وكذلك الوهم ،

وأن العقل المميز بين المحسوس والحس والموهم والوهم ليس بموهم ولا

٨ محسوس ، وأن للمحسوسات طبائع غير مدركة بالحس والوهم

(٤) تذييب في بيان أن المبدء الأول الذي يعطى كل ذي حقيقة تحقيقه

٩ وثبوته غير محسوس .

(٥) تنبيه في بيان علل ماهية الشيء وعلل وجوده ، وبيان وجه التحصر في

١١ انقسامها إلى الأربع ، وأن ماهي علّة الوجود منها الفاعل والغاية .

- (٦) تنبيه في بيان التفرقة بين علل الوجود و علل الماهية في الخارج ، و
وجه الفرق بين البحث عنها في المنطق والبحث عنها في الفلسفة . ١٣
- (٧) إشارة في بيان كيفية تعلّق علل الوجود التي هي الفاعل و الغاية بسائر
العلل ، و كيفية تعلّق إحدیهما بالأخرى . ١٤
- شرح كيفية تعلّق علل الوجود بسائر العلل . ١٥
- شرح كيفية تعلّق العلة الغائية بالفاعلية . ١٦
- (٨) إشارة في بيان أن العلة الأولى لابد وأن يكون علة فاعلية . ١٧
- (٩) تنبيه في قسمة الموجود إلى الواجب لذاته و الممكن لذاته ١٨
- (١٠) إشارة في بيان أن الممكن لا يوجد إلا لعلة تفيّره . ١٩
- (١١) تنبيه في إثبات واجب الوجود لذاته . ٢٠
- (١٢) شرح في بسط الكلام في ما نبّه عليه في الفصل السابق من أن سلسلة
الممكنات على تقدير وجودها محتاجة إلى شيء خارج عنها تجب به . ٢٢
- (١٣) إشارة في بيان أن ما هو الخارج عن سلسلة الممكنات إن كان علة
لها لكان علة لواحد واحد من الآحاد . ٢٦
- (١٤) إشارة في بيان أن كل جملة مشتملة على علل و معلولات لابد من
اشتمالها على علة تكون طرفاً لا محالة . ٢٧
- (١٥) إشارة إلى أن كل سلسلة لابد أن تنتهي إلى طرف . و الطرف
واجب . ٠
- (١٦) إشارة [تنبيه] في بيان المقدمة الأولى لبيان توحيد واجب الوجود . ٢٨
- (١٧) إشارة في تقرير المقدمة الثانية لمسئلة توحيد واجب الوجود . ٣٠
- تقرير شبهة وهي أن الوجود لو وقع على الواجب و الممكن
بالاشتراك لاستلزم تساويهما في الحقيقة . و الجواب عنها
بتعيين نوع الوقوع بحيث لا يلزم منه تساوى الواجب و
الممكن في الحقيقة . ٣٢

- الشبهة الثانية وهى أن الوجود يقتضى أموراً ثلاثة ، و
فرض اشتراكه مع ذلك يستلزم الفساد وهو تساوى
الواجب والممكن فى الصورتين منها ، والاحتياج إلى سبب
٣٥ منفصل فى الأخرى . والجواب عنها .
- الشبهة الثالثة وهى أن إدراك العقول وجود الواجب وعدم
إدراكها حقيقة يكشف عن تغاير حقيقة لآله ووجوده .
٣٦ والجواب عنها .
- الشبهة الرابعة أن إنسية الواجب لو كانت هى ماهيته و
هو علة الممكن يلزم أن يكون مبدء الممكن صرف الوجود
٣٧ وهو محال . والجواب عنها .
- الشبهة الخامسة أن الوجود طبيعة نوعية لا يختلف
مقتضاياتها أى فى العروض للماهية والاعروض . والجواب
• عنها .
• فى سائر مالفاضل الشارح من الإشكال . والجواب عنه .
- (١٨) إشارة فى تقرير البرهان على توحيد واجب الوجود وأن التعيّن
اللازم فى علية الواجب على قسمين .
٤١ بيان القسم الأول وهو أن يكون التعيّن معلولاً لكونه
واجب الوجود . وذلك يستلزم المطلوب
٤٢ بيان القسم الثانى وهو أن لا يكون التعيّن معلولاً لكونه
واجب الوجود . ولا يخلو عن أقسام أربعة .
• بيان فساد القسم الأول وهو أن يكون معنى واجب الوجود
لازماً لتعيّنه المعلول لغيره .
٤٣ بيان فساد القسم الثانى وهو أن يكون معنى واجب الوجود
عارضاً لتعيّنه المعلول لغيره .
٤٤

- بيان فساد القسم الثالث وهو أن يكون التعيّن المعلول
 • للغير عارضاً للوجود الواجب .
- ٤٥ تأكيد بيان لفساد القسم الثالث .
- بيان فساد القسم الرابع وهو أن يكون التعيّن المعلول
 ٤٦ للغير لازماً للوجود الواجب .
- ٤٧ نقل ما أورده الفاضل الشارح في تفسير كلام الشيخ .
- (١٩) فائدة في بيان انحصار الطبيعة النوعية في الشخص إذا كان التعيّن
 لمهية الطبيعة واستلزامها إمكان التعدّد في غيرها ، وإثبات الاحتياج
 إلى قوة القبول لتأثير علل التعدّد وانحصارها في الطبيعة المادية .
- ٥١ نقل ما فسر به الفاضل الشارح الفصل ، والجواب عماله
- ٥٢ من الاعتراض .
- ٥٣ تنذير في بيان نتيجة ما أورده لإثبات مسألة توحيد واجب الوجود .
- (٢١) إشارة في بيان أن واجب الوجود لا ينقسم في المعنى ولا في الكم .
- ٥٤ تقرير أن المركّب يجب بما هو جزء له .
- ٥٥ نقل ما أورده الفاضل الشارح من الاعتراض . والجواب عنه .
- (٢٢) إشارة في بيان أن الوجود بالمعنى الخاص داخل في مفهوم ذات
 الواجب ، وإذ ليس له جزء فهو نفس ذاته .
- ٥٧ تنبيه في أن الأعراض الجسمانية كلّها ممكنة بذاتها واجبة
 بغيرها ، وأن كلّ جسم ممكن فهو كذلك . والواجب ليس بجسم ولا
 متعلّق به .
- ٥٩ (٢٤) إشارة في بيان نفى التركيب بحسب الماهية عن الواجب .
- ٦١ ذكر بعض مالفاضل الشارح من الشكوك . والجواب عنه .
- ٦٣ (٢٥) وهم وتنبيه في الجواب عن شبهة أن يكون الجوهر جنساً للواجب
 فيكون له جزء بحسب الماهية .
- ٦٤

- (٢٦) إشارة في أن الأول لا ضد له ، وفيها تفسير الضد عند الجمهور وعند الخاصة . ٦٥
- (٢٧) تنبيه في أن الأول لا ضد له ولا إشارة إليه .
- (٢٩) تنبيه في بيان ترجيح طريقة الإلهيين على طريقة المتكلمين و ٦٦
الحكماء في إثبات واجب الوجود
- (النمط الخامس في الصنع والابداع . وفصوله اثنا عشر)
- ترجمة فصلين منها [إشارة] وهما (٥) (٦) .
- وترجمة ست منها [تنبيه] وهي (٢) (٤) (٧) (٨) (٩) (١١) .
- وترجمة فصل منها [تنبيه وإشارة] وهو (١٠) .
- وترجمة فصل منها [وهم وتنبيه] وهو (١) .
- وترجمة فصل منها [أوهام وتنبيهات] وهو (١٢) .
- وترجمة فصل منها [تكملة وإشارة] وهو (٣) .
- (١) وهم وتنبيه في أن ما سبق إلى أوهام الجمهور في احتياج المفعول إلى الفاعل هو حصول وجود المعلول بعد عدمه عن الفاعل وهو الإحداث فقط . ٦٧
- تقرير استدلال الجمهور على احتياج المفعول إلى الفاعل
- في حدوثه فقط . ٦٩
- (٢) تنبيه في تحقيق معنى الوجود بعد العدم بسبب شيء لتعيين المعنى المتعلق بالفاعل ، واصطلاح المحقق الشارح على لفظ المحدث بدل الموجود بعد العدم بسبب شيء . ٧٠
- في تفسير المفعول ، والإشارة إلى بعض ما يوجب التفاوت بينه وبين المحدث ، وأنه أصطلح على أن الفعل هو حصول وجود بعد العدم عن سبب ما .
-

- في أن الحصول المذكور يشتمل على ثلاثة أشياء ، وأن ما
يتعلق بالفعل هو الوجود ولكن وجود ما هو مسبوق بالعدم
٧٣ أو وجود ما ليس بواجب .
- (٣) تكملة وإشارة في أن تعلق الوجود بالفاعل هل هو من جهة أنه
٧٥ ليس واجباً بالذات أو من جهة أنه مسبوق بالعدم ؟
في أن أول المعنيين أعم ، و أن ما يحمل على معنيين
أحدهما أعم فهو له أو لا ولا يخص بسببه . فالتعلق بالفاعل
يكون من جهة أنه ليس بواجب فيكون التعلق بالغير
للمسبوق بالغير دائماً لافي حال حدوثه فقط .
٧٧ في ما أورده الفاضل الشارح على الشيخ . و الجواب عنه
٧٨ تنبيه في بيان أن كل حادث فهو مسبوق بموجود غير قار الذات
(٤) متصل اتصال المقادير .
٨٣ في أن لكل حادث بعدية مضافة إلى قبلية قد زالت ،
وليست القبلية هي العدم ولا نفس الفاعل . فإذن هي موجود
متجدد متصّر ، ومع فرض متحرك يحدث الحادث مع
انقطاع حركته يكون قبلية و بعديات مطابقة لأجزاء
المسافة . فإذن هي متصلة اتصال المسافة .
٨٤ الاعتذار عن إيراد مباحث تتعلق بالطبيعيات في المورد .
٨٦ بيان أن الشيء يكون قبل آخر للوقوع في الزمان ، وأما
الزمان فهو قبل زمان آخر لذاته المتصّرمة المتجددة ، و
بيان أن القبلية و البعدية الزمانيتين إضافيتان
لا يوجدان إلا في العقول . وهما مقدّمتان يستعان بهما على
دفع ما أورده الفاضل الشارح من الاعتراض .
٨٧ نقل ما للفاضل الشارح من الاعتراض وبيان وجه دفعه .
٨٨

- ٨٩ نقل اعتراض ثان له ، والجواب عنه .
- ٩٠ نقل اعتراض ثالث له . والجواب عنه .
- نقل ماللفاضل الشارح من النقوض والمعارضات . والجواب عنه .
- ٩٤ (٥) إشارة في بيان ماهية الزمان .
- بيان عدم انفكاك التجدد والتصريم عن التغير . والتغير هو الحركة ، والحركة لا بد لها من متحرك . والزمان حادث مسبوق بالزمان ، وكل زمان فهو مسبوق أيضاً بزمان . فالزمان متصل لا أول له . فلا بد أن يتعلق بالحركة المستديرة . فهو من مقولة الكم ومن النوع المتصل .
- ٩٥
- ٩٧ (٦) إشارة في بيان أن كل حادث مسبوق بموضوع أو مادة .
- في أن كل حادث لا بد له من إمكان الوجود وليس هو قدرة القادر عليه لأن السبب في كونه مقدوراً كونه ممكناً والشيء لا يكون سبباً لنفسه ، وأيضاً الممكن أمر في نفسه والمقدور أمر بالقياس إلى القادر فلا بد من التغاير ، وإمكان أمر معقول بالقياس فهو من الأمور الإضافية وذلك الأمور أعراض فلا بد أن توجد في موضوع . فالحادث يتقدمه إمكان وموضوع .
- ٩٨
- في أن الإمكان إما بالقياس إلى وجود بالعرض أو بالذات
- ١٠٠ وذكر مالهما من الأقسام .
- في أن الأشياء الحادثة أعراض وصور ومركبات ونفوس . والأولان إمكان وجودهما في جسم أو مادة ، والثالث في موادها ، والرابع ما يصلح آلة لها في الاستكمال . وكلها

- محتاج إلى موضوع موجود معها . ويعبر عن الإمكان قبل
الوجود بالقوة . وهي تختلف بالقرب و البعد و يقع اسم
الإمكان عليها بالتشكيك ١٠٢
- الإشكال بأن الشيء قبل وجوده نفى صرف فلا يصح الحكم
عليه بالإمكان . والجواب عنه بالفرق بين الاعتبار العقلية
و الأمور الخارجية . ١٤٠
- الإشكال بأن الإمكان لو كان موجوداً لكان واجباً أو ممكناً
و الجواب عنه بإمكان آخر له يعتبره العقل . والاعتبار
ينقطع .
- الإشكال بأن إمكان الحادث لا يجوز أن يكون حالاً فيه
ولا حالاً في غيره . والجواب عنه . ١٠٦
- الإشكال بأن الإمكان صفة إضافية فلا تحقق له إلا بعد
ثبوت ماهية الوجود فيلزم تقدم الوجود عليه . والجواب
عنه بكفاية ثبوتهما في العقل ولا يلزم تقدمها في الخارج .
- نقض الحكم بتعلق الإمكان بالمادة والموضوع بالعقول و
النفوس والميول . والجواب عنه بالفرق بين إمكان الحادث
وإمكان القديم . ١٠٧
- (٧) تنبيه في إثبات الحدوث الذاتي للممكنات . ١٠٩
- تحقيق معنى التأخر وأنه يقال على معان خمسة ، وأن
التأخر بالطبع والتأخر بالمعلولية مشتركان في معنى واحد ،
وأن المعنى المشترك هو التأخر الحقيقي . ١١٠
- بيان التأخر بالذات بتقريره في بعض الأقسام . ١١١
- إيراد مثال للتأخر الذاتي ، و ذكر اعتراض للفاضل
الشارح على التقدم بالعلية . والجواب عنه . ١١١

- ايراد مثال للتأخر الذاتي، وذكر اعتراض للفاضل الشارح
 ١١٢ على التقديّم بالعليّة . والجواب عنه .
- ١١٣ بيان معنى الحدوث الذاتي، والدليل على إثباته للممكنات .
 اعتراض للفاضل الشارح على المسبوقيّة بالعدم أو باللاوجود
 ١١٥ والجواب عنه .
- (٨) تنبيه في بيان أن المعلول لا يتخلّف عن العلّة التامّة .
 ١١٦ في بيان ما تتمّ به عليّة العلّة وما يتعلّق وجود المعلول
 ١١٧ بجمليتها .
- اعتراض الفاضل الشارح على زوال المانع من جملة ما يتعلّق
 ١١٨ به وجود المعلول . والجواب عنه .
- في أن عدم المعلول يتعلّق بعدم شيء من جملة ما يتعلّق به
 وجود المعلول .
- في أن الفاعل إذا لم يكن لذاته علّة تامّة فوجود المعلول
 ١١٩ موقوف على وجود ما به تتمّ العلّة وإن لم توجد فيجب العدم .
- في أن ما لا يتجدّد له حال ولا يزول عنه لا يبعد أن يجب
 عنه المعلول دائماً .
- (٩) تنبيه في تفسير معنى الإبداع وهو أن يكون من الشيء وجود لغيره من
 ١٢٠ غير أن يسبقه العدم سبقاً زمانياً .
- تفسير معنى التكوين وهو أن يكون من الشيء وجود مادّي،
 والإحداث وهو أن يكون من الشيء وجود زماني، وأنهما
 يقابلان الإبداع من وجه، وأن الإبداع أقدم منهما إلى
 العلّة فهو أعلى مرتبة منهما .
- (١٠) تنبيه وإشارة في أن الممكن لا ترجيح لأحد طرفيه على الآخر إلا
 بسبب، وأن السبب إذا كان تامّاً يجب حصول المسبّب عنه .
- ج ٣ اشرار - ٢٧ -

- (١١) تنبيه في بيان أن الواحد الحقيقي لا يوجب من حيث هو واحد إلا شيئاً واحداً بالعدد . ١٢٢
- في أن صدور الكثير يستلزم تركيب الفاعل أو تعدد صفاته في الخارج وهما ليسا في الواحد الحقيقي فيستحيل صدور غير الواحد عنه في الخارج .
- تقرير مازاده الشيخ توضيحاً لمقرر مسألة أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد . ١٢٣
- نقض الفاضل الشارح مسألة استحالة صدور الكثير عن الواحد بإمكان سلب الكثير عن الواحد وإمكان اتصافه بالكثير وإمكان قبوله للكثير . والجواب عنه . ١٢٥
- (١٢) أوهام وتنبيهات في بيان المذاهب في وجوب أعيان الموجودات وإمكانها وقدمها وحدثها ، وبيان ماهو الحق منها .
- في أن الغنى عن المؤثر الموجود بنفسه الواجب لذاته أهو واحد أم أكثر ؟ وبيان أن القائلين بأنه أكثر فرقة منهم قالوا بأنه الموجودات المحسوسة ، والفرقة الأخرى قالوا بأن الموجودات المحسوسة ليست بواجبة . ومن الفرقة الثانية منهم من ذهب بأن مادتها واجبة ، ومنهم من ذهب بأنها ليست بواجبة . والرد على جميعهم بتذكير البرهان على أن واجب الوجود واحد . ١٢٨
- بيان أن القائلين بوحدة الواجب منهم من قال بأن ماعداء مسبوق بالعدم زماناً ، ومنهم من قال بعض ماعداء غير مسبوق بالعدم إلا بالذات ، وبيان ما ذهب إليه الفرقة الأولى من تجويز تخلف المعلول عن العلة التامة . ١٢٩

احتجاج القائلين بأنّ ماعدا الواجب مسبوق بالعدم زماناً
بلزوم القول بحوادث لاأوّل لها . والردّ عليهم بوجوه ، و

١٣٠ نقل ماوقعوا فيه من الآراء الباطلة عند النقض عليهم .

ذكر مذهب الحكماء القائلين بأنّ ماعدا الواجب الواحد
غير مسبوق بالعدم إلّا بالذات ، وذكر احتجاجهم على القدم
من جهة اقتضاء الفعل ومن جهة اقتضاء الفاعل . والردّ على

١٣١ القائلين بكون بعض الأوقات أصلح للفعل .

في إبطال الإرادة المتجددة التي قال بها المعتزلة ، والقديمة

١٣٣ التي قال بها الأشاعرة لتخصيص الطرف المختار .

في الإشارة إلى ضعف حجج القائلين بالحدوث ، وبيان أنّ

١٣٤ حججهم منها ما يتعلق بالفعل ومنها ما يتعلق بالفاعل .

إشارة إلى فساد الحجة الأولى على امتناع وجود حوادث

١٣٥ لاأوّل لها .

إشارة إلى فساد الحجة الثالثة

١٣٦ إشارة إلى فساد الحجة الثانية .

(النمط السادس في الغايات ومبادئها وفي الترتيب . وفصوله)

(اثنان و اربعون)

ترجمة تسع منها [إشارة] وهي (٦) (٩) (١٦) (١٩) (٢٣) (٢٧) (٢٩) (٣٥) (٤٢)

وترجمة تسع منها [تنبيه] وهي (١) (٢) (٣) (٥) (٧) (١٠) (١٢) (١٥) (٣٠) .

وترجمة فصل منها [إشارة وتنبيه] وهو (١١) .

وترجمة ثمان منها [وهم وتنبيه] وهي (٨) (١٣) (٢٥) (٢٦) (٣٢) (٣٣)

(٣٤) (٤٠)

وترجمة أربع منها [تذييب] وهي (٤) (١٨) (٢٤) (٣٦) .

- وترجمة فصل منها [زياد تبصرة] وهو (١٤) .
 وترجمة فصل منها [فائدة] وهو (١٧) .
 وترجمة ثلاث منها [مقدمة] وهي (٢٠) (٢١) (٢٢) .
 وترجمة فصل منها [استشهاد] وهو (٢٨) .
 وترجمة فصل منها [هداية] وهو (٣١) .
 وترجمة فصل منها [هداية وتحصيل] وهو (٣٧) .
 وترجمة فصلين منها [زياد تحصيل] وهما (٣٨) (٣٩) .
 وترجمة فصل منها [تذكير] وهو (٤١) .
- نقل مافسر الفاضل الشارح الغاية وما ذكر في وجه ترجمة
 النمط بالأمور الثلاثة ، وذكر ماهو الصواب في التفسير
 ١٣٨ و التوجيه .
- (١) تنبيه في تعريف معنى الغنى وأن مراعاة معناه المحمول على المبدء
 ١٤٠ الأول يقتضى أن لا يكون لفعله غاية مباينة
 في أن صفات الشيء باعتبار ماله بنفسه وماله بغيره والأول
 بانقسامه إلى ما من شأنه أن يعرض له نسبة إلى غيره ، وإلى
 ما ليس من شأنه ذلك ينقسم إلى ثلاثة أصناف . والغنى ما
 لا يتعلق بغيره في ذاته ولا في شيء من هذه ، وبيان عدم ذكر
 الشيخ الإضافات الملحضة منها في تفسير الغنى .
- نقل ما أورده الفاضل الشارح على الشيخ في تعريف الغنى
 وأن مرجعه إلى تعريف الشيء بنفسه والجواب عنه . ١٤١
- (٢) تنبيه في أن تحليل أفعال الله تعالى بالحسن والأولية يقتضى إسناد
 ١٤٢ النفس إليه .
- (٣) تنبيه في سبب الغاية عن فعل الحق الأول ، وبيان أن الفاعل لغاية
 ١٤٣ غير تام لوجهين ، و تميم ذلك لجميع العلل العالية .

- (٤) تنبيه في تعريف معنى الملك وأنه الغنى الذي يفتقر إليه كل شيء .
١٤٤ يكون له كل شيء .
- (٥) تنبيه في تعريف الجود وأنه إفادة ما يرغب فيه المستفيد للعرض .
١٤٥ نقل ما أشكل الفاضل الشارح على الشيخ في استعماله لفظة
ينبغي ، وعدم أخذه القصد إلى إيصال الفائدة في تفسير معنى
الجود . والجواب عنه .
١٤٦ إشكال للفاضل الشارح على الشيخ من كون هذا الفصل
تكرار للسابق . والجواب عنه .
١٤٨ (٦) إشارة في أن الملك الحق لا غرض له مطلقاً ، وأن العالي لا غرض له
١٤٩ لا مطلقاً .
- (٧) تنبيه [تتميم] في أن الباري تعالى وكذلك العقول الكاملة في إبداعها
لا يباشر التحريك .
١٥٠ (٨) وهم تنبيه في أن حسن الفعل لا مدخل له في أن يختاره الغني .
- (٩) إشارة في أن تمثل نظام جميع الموجودات إنما هو بعناية الباري
بالمخلوق .
١٥١ نقل ما ذهب إليه الفاضل الشارح من أن المقصود من الفصول
التسعة المذكورة أن كل فاعل بالقصد والإرادة فهو مستكمل
بفعله ، وما ذكره من وجه نظم الفصول . والجواب عنه بأن
المقصود ليس هذا وإنما هو نفى الغرض عن أفعال المبادئ
العالية ووجه تلخيص الفصول .
١٥١ في أن مبدء الإرادة ذات لا يمكن أن يكون العقل لوجوه
١٥٥ ثلاثة
- (١٠) في أن المبدء الفاعل لحرارة السماء قوة نفسانية غير عقلية .
١٥٤

- في بيان أن الغرض ليس إثبات العقول أو قصد بل مقدمة
 • لما قصده من ذكر غايات أفعال القوى المحركة للأفلاك .
- (١١) إشارة وتنبيه في بيان غاية الحركة السماوية ، ووجود المبادئ العالية
 ١٥٩ التي هي العقول المجردة المنتسبة بها .
 في أن التحريك الإرادي إما صادر عن التصور الحسي
 والداعي فيه الشهوة والغضب ، وإما عن التصور العقلي .
 وأن تحريك السماء لا يجوز أن يكون لداعي الشهوة أو
 ١٦٠ الغضب .
 في أن تحريك السماء لا يخلو إما لأن ينال ذات المعشوق
 ١٦٢ أو حاله أو ما يشبههما .
 في أن المعشوق شيء متحصل الذات خارجاً عن المتحرك
 ليس من شأنه أن ينال ، وأن المتحرك يريد نيل شبه
 ١٦٣ لا يستقر .
 بيان كيفية نيل المتحرك الشبه الغير المستقر
 ١٦٤
 ١٦٥ (١٢) تنبيه في بيان كثرة العقول المفارقة .
 في أن اختلاف حركات الأفلاك يستلزم اختلاف التشبهات
 واختلافها يستلزم اختلاف المشبه به وتكون لكل
 • عقل .
 في إبطال أن يكون المنتسب به هو الجسم باقتضاء تشابه
 ١٦٧ الحركان في الجهات والأقطاب .
 (١٣) وهم تنبيه في إبطال مذهب القائلين بأن اختلاف الحركات لأجل
 ١٦٨ نفع السافل .
 تقرير ما يوهم أن تكون هيئة الحركة لأجل نفع السافل
 ١٦٩ دون أصلها .

- تقرير ما دفع به الشيخ الوهم ، و بيان ما أورده الفاضل
 ١٧٠ الشارح من الاشكال عليه ، وجواب المحقق الشارح منه .
 بيان أن اختلاف الحركات بسبب متقدم و يلزمه أن
 يكون المتشبه به أمور مختلفة بالعدد ، وحمل كلام الفيلسوف
 ١٧١ الأول : أن المتشبه به واحد . على العلة الأولى .
 اعترضين للفاضل الشارح : الأولى : لزوم تشابه الحركات
 لو كان واحد المتشبه به العلة الأولى أيضاً ، والثاني : على
 تحليل الحركة الدورية بكون المشبه به الأول واحداً .
 • والجواب عنهما .
 (١٤) زيادة تبصرة في بيان أن قصور قوى البشر عن تصور ماهيات ماهو
 أقرب بكثير من كمالات النفس الحيوانية بالتفصيل يقتضى بالطريق
 الأولى أن يقصر عن تصور ماهيات ماهو أبعد . و ايراد مثال لتصور
 ١٧٢ كيفية صدور التحريك عن الشيء المتصور بصورة عقلية .
 (١٥) تنبيه في بيان اتصاف القوى بالنهاية و اللانهاية على الاجمال .
 ١٧٤ بيان أن النهاية واللانهاية يلحق الكم بذاته سواء المتصل والمنفصل ،
 و أن فرضهما الماله المقدار أو العبد ظاهر ، وأما ما يتعلق به ذو مقدار
 أو عدد كقوى يصدر عنها عمل أو أعمال فيكون بحسب مقدار ذلك العمل
 أو عدد ذلك الأعمال . وما بحسب المقدار قد يكون مع فرض وحدة
 العمل وقد يكون لامن حيث يعتبر وحده و كثرته ، وأن القوى
 ١٧٥ بهذه الاعتبارات ثلاثة أصناف .
 (١٦) إشارة في بيان أن الحركات المختلفة تمنع اتصال بعضها ببعض دون
 ١٧٧ سكون بينها ببيان أن الحركة التي هي علة الزمان وضعية دورية
 بيان اختلاف القدماء و ذكر الحجّة المشهورة لمثبتي السكون
 وهي عدم اتحاد آن الوصول و الفراق و عدم تتاليهما من

- غير تخلل ، ونقل ما ذكره الشيخ في الشفاء في وجه بطلانها
 ١٧٨ وإقامة الحجّة عليه .
- تقرير كلام الشيخ في إثبات السكون بين الحركتين
 ١٨٢ المختلفتين ، ودفع ما أورده الفاضل الشارح عليه .
- تقرير البرهان على أن الحركة الحافظة للزمان دورية .
 ١٩٢ (١٧) فائدة في الفرق بين ما يقال : صار المتحرك مفارقاً ، وبين أن يقال :
 المتحرك صار غير واصل أو زال عنه الوصول بجواز كون الثاني في آن
 وعدم جوازه في الأول لأن المفارقة حركة والحركة لا تقع في آن .
 ١٩٣ (١٨) تذييب في أن الحركة التي يجب أن تطلب حال القوة عليها من
 حيث هي غير متناهية هي الدورية .
 ١٩٤ (١٩) إشارة في بيان امتناع كون القوى الجسمانية غير متناهية .
 • في إبطال أن تكون القوة الغير المتناهية المحركة للجسم
 جسمانية ، وذكر الحجّة عليه .
 ١٩٥ ذكر ما للفاضل الشارح من النقض والإشكال . والجواب عنه
 ١٩٦ (٢٠) مقدّمة في أن كبير الجسم وصغيره متساويان في قبول التحريك .
 ١٩٩ (٢١) مقدّمة أخرى في أن القوة الجسمانية إذا حرّكت جسمها فيجوز
 أن يعرض تفاوت بسبب تلك القوة .
 ٢٠٠ (٢٢) مقدّمة أخرى في أن القوى الجسمانية المتناهية تختلف باختلاف
 الأجسام و تتناسب بتناسب محالها المختلفة .
 • (٢٣) إشارة في بيات ما مهد لأجله المقدمات وهو امتناع كون القوى
 الجسمانية غير متناهية التحريك بالطبع .
 ٢٠١ (٢٤) تذييب في أن القوة الأولى التي يصدر عنها تحريك السماء مفارقة
 غير عقلية .
 ٢٠٢

- (٢٥) وهم وتنبيه في رفع ما يوهم التناقض بين الحكم بأن المبدء الفاعل
 ٢٠٣ لحر كة السماء قوة نفسانية غير عقلية وبين الحكم بأنه مفارق عقلي .
- (٢٦) وهم وتنبيه في دفع ما يوهم من أن المباشر لتحريك الفلك لو كانت قوة
 جسمانية كانت متناهية التحريك بأن ذلك إذا كان صدور الحركات
 ٢٠٥ الغير المتناهية عنها على سبيل الاستقلال .
- (٢٧) إشارة في بيان كيفية صدور الأحوال المتجددة في النفس الفلكية عن
 ٢٠٧ العقل وصدور الحركات بحسبها عن النفس .
- (٢٨) استشهاد في الرد على من زعم أن المحركات السماوية النفوس المنطبعة
 في الأجسام المتحركة كفه هي محرك محالها بالعرض المحتاج إلى تحريك
 آخر غير متحرك هو العلة الأولى أو العقل . و بالجملة الاكتفاء
 بالصور المنطبعة في مواد الأفلاك دون النفوس المفارقة أو العقول
 بردين إلزاميين : أحدهما : ملازمة قول المعلم الأول مع أنه فائل
 بأن محرك كل كرة جوهر مفارق ، والثاني : الاعتراف بأن للنفوس
 السماوية تصورات عقلية هي مبادئ تشوقاتها . و التصور العقلي
 • لا يمكن أن يكون لجسم أو قوة جسم .
- (٢٩) إشارة في بيان أن المعلول الأول لا يمكن أن يكون جسمابل هو
 ٢١٠ عقل مجرد .
- (٣٠) تنبيه مشتمل على مطالب أربع .
 ٢١١
- المطلب الأول في معرفة كثرة الأجرام العالية .
 ٢١٢
- المطلب الثاني في معرفة كثرة النفوس المحركة للأفلاك .
 ٢١٥
- المطلب الثالث في معرفة كثرة العقول .
 ٢٢٠
- المطلب الرابع في معرفة اختلاف الأجرام العالية بطبائعها .
 ٢٢١
- (٣١) هداية في بيان امتناع عليّة الحاوي لمحويته باستلزامه لثبوت الخلاه
 • مبنياً على مقدّمات ثلاث .

- في معنى امتناع الخلاء لذاته: ودفع ما يوهم في المورد من النقض
- ٢٢٥ تطبيق كلام الشيخ على مامهده من المقدّمات الثلاث
دفع ما أخذه الفاضل الشارح على الشيخ من التكرار المخل
بنظم الحجّة. والجواب عنه. وبيان ماهو الأصوب لكي
- ٢٢٨ ينتظم الكلام بحيث لا يوهم التكرار.
- اعترض آخر للفاضل الشارح. والجواب عنه.
- ٢٣٢ في أن عليّة المحوى للحاوى غير مذهب إليه ولا يمكن.
- (٣٢) وهم وتنبيه في دفع ما يوهم من إعادة محذور لزوم الخلاء عند عليّة
- ٢٣٣ الحاوى في غير تلك الصورة
تقرير الوهم وهو أن جعل الحاوى معلولاً لعلّة متقدّمة
على علّة وجود المحوى يوجب تقدّمه عليه لأنّ مامع
المتقدّم متقدّم وذلك يوجب إمكان الخلاء مع وجود
• الحاوى.
- ٢٣٤ حل إشكال يورد على كلام الشيخ.
- ٢٣٥ تقرير التنبيه لإزالة الوهم المذكور
- (٣٣) وهم وتنبيه فيه زيادة توضيح لما ذكر في الفصل السابق.
- (٣٤) وهم وتنبيه في بيان أن الخلاء المحال يلزم من وجوب الحاوى و
- ٢٣٦ إمكان المحوى معه.
- (٣٥) إشارة في بيان أن امتناع عليّة الحاوى أعمّ من أن تكون العلّة
- ٢٣٧ صورته أو نفسه أو الجملة
- (٣٦) تذييب في إقامة الحجّة على امتناع كون جسم ماعلة لجسم آخر مبنياً
- ٢٣٧ على مقدّمات.
- تقرير المقدمة الأولى وهي أن الجسم إنّما يفعل بصورته
- لا بمادته لأنّ بها تكون موجوداً بالفعل وما لا يكون
- ٢٣٨ موجوداً بالفعل لا يكون فاعلاً.

- ذكر ما علّله الفاضل الشارح امتناع فعل الجسم بالمادة
وهو أن الواحد لا يكون قابلاً فاعلاً ، وذكر ما أورده
• من النقص والرد على ما علّله . والجواب عنه .
المقدمة الثانية هي أن الأفعال الصادرة عن صور الأجسام
• إنما تصدر بمشاركة الوضع . ٢٣٩
المقدمة الثالثة أن الفاعل بمشاركة الوضع لا يفعل فيما
• لا وضع له .
• المقدمة الرابعة أن علّة الجسم تكون أو لا علّة لجزيئه .
تطبيق كلام الشيخ على ما مهتده من المقدمات واستنتاج
• امتناع كون جسم ماعلة لجسم آخر . ٢٤٠
(٣٧) هداية وتحصيل في بيان أن الوجود الممكن لذاته معلول للأول ،
• وتمهيد أصول لبيان مراتب الوجود .
(٣٨) زيادة تحصيل في بيان وجوب مراتب استمرار العقول المترتبة
• الصادرة عن المبدء الأول . ٢٤٢
(٣٩) زيادة تحصيل في بيان كيفية صدور الكثرة عن المبدء الأول ، و
• الإشارة إلى كثرة وجب صدورها عنه ٢٤٣
• بيان وجه امتناع استناد الكثرة إلى الأول . ٢٤٤
• بيان كيفية تكثر الجهات المقتضية لإمكان صدور الكثرة
• عن الواحد في المعلولات .
• وجه إطناب الكلام ودفع ما في المورد من الشبه والإشكال . ٢٤٩
(٤٠) وهم وتنبيه في دفع ما قيل إن الحثييات الموجودة في العقل إذا كانت
• سبباً لوجود العقل والفلك معاً تحته يستلزم أن يكون تحت كل
• عقل عقل وفلك لا إلى نهاية . ٢٥٣

- (٤١) تذكرة في بيان أن المبدع بالحقيقة هو العقل الأول الذى أوجده
 الأول تعالى . ٢٥٤
 (٤٢) إشارة في بيان ترتيب صدور موجودات عالم الكون والفساد وكيفية
 صدور العناصر عن مبدئها : ٢٥٥
 في ذكر الصور وبيان أنها تصدر من العقل الأول و بيان
 اختلافها في الهيولى المشتركة بحسب الاستحقاقات . ٢٥٧
 بيان اختلاف صور العناصر الأربعة . ٢٥٨
 بيان أن أسبان الامتزاجات التى هى مبادئ التركيبات
 شيئان : نسب العناصر من السماويات ، وأُمور منبعثة عن
 السماويات . ٢٥٩
 بيان أن آخر مراتب الموجودات العقلية جوهر النفس
 الناطقة كما كان أولها العقل الأول . ٢٦٠
 ذكر ما للفاضل الشارح من الأشكال والجواب عنه . ٢٦١

(النمط السابع في التجريد . و فصوله سبع وعشرون)

- ترجمة ست منها [إشارة] وهى (١٠) (١٥) (١٦) (١٨) (٢٢) (٢٣) .
 وترجمة أربع منها [تنبيه] وهى (١) (١٣) (١٤) (٢٥) .
 وترجمة فصل منها [تنبيه وإشارة] وهو (١٩) .
 وترجمة ست منها [وهم وتنبيه] وهى (٧) (٩) (١٧) (٢٤) (٢٦) (٢٧) .
 وترجمة فصلين منها [تذييل] وهما (١٢) (٢١) .
 وترجمة فصل منها [نكتة] وهو (٢٠) .
 وترجمة فصل منها [حكاية] وهو (١٠) .
 وترجمة فصل منها [تكلمه لهذه الإشارات] وهو (٦) .
 وترجمة ثلاث منها [زيادة تبصرة] وهى (٣) (٤) (٥) .

وترجمة فصل منها [تبصرة] وهو (٢).

وترجمة فصل منها [زيادة تنبيه] وهو (٨).

٢٦٣ بيان إجمالي لما يبين في هذا النمط.

(١) تنبيه في بيان مراتب الموجودات من البدء إلى منتهى مراتبها ومن

• العود إلى ذروة الكمال .

البحث عن حال النفس الناطقة بعد تجرّدها عن البدن .

٢٦٤ والاستدلال على بقائها بعد الموت .

(٢) تبصرة في مزيد فائدة هي أن اتصال النفس بالعقل الفعال لا يضرّها

في بقائها وفي بقاء ما استفادته من العقل الفعال فقدان الآلات لأنّها

عاقلة بذاتها لا بها . والفرق بين الكمال الذاتي الباقي مع النفس و

٢٦٦ الذاتي الزائلة بعد المفارقة .

تقرير الحجّة الأولى على تعقل النفس بذاتها لا بالآلات

وهي أنّه لو كان تعقلها بها لكان يعرض لها في التعقل

كلال كلّما يعرض لها كلال ولكن ليس كذلك بل قد

٢٦٨ تكلّ ولا تكلّ هي في التعقل .

شبهة للفاضل الشارح وهي جواز أن يكون حدّ معين

من الصحة البدنيّة الباقية إلى آخر الشيوخوخة معتبراً في

٢٧٠ بقاء النفس على كمال تعقلها . والجواب عنه .

(٣) زيادة تبصرة في تقرير الحجّة الثانية على تعقل النفس بذاتها لا بالآلات

وهي أن العاقلة لا تكلّها تكرار الأفاعيل بل ربّما يقو بها ، والبدنيّة

٢٧٣ تكلّها بل تبطلها فالعاقلة ليست بدنيّة

شبهة للفاضل الشارح وهي جواز أن تكون العاقلة بدنيّة

مخالفة لساير القوى البدنيّة بالنوع و لذلك لا يعرضها

٢٧٤ الكلال دون غيرها . والجواب منه .

- (٤) زيادة تبصرة في تقرير الحجة الثالثة على تعقل النفس بذاتها لا بالآلات وهي أن العاقلة مدركة لذاتها ولا إدراكاتها . ولا لآلتها . والآلة لا يمكن أن يتوسط بينه وبين هذه الأمور
- ٢٧٥ شبة للفاضل الشارح وهي جواز تعلق المدركة الجسمانية بنفسها و بما عداها . و الجواب عنه .
- ٢٧٦ (٥) زيادة تبصرة في تقرير الحجة الرابعة وهي أن القوة العاقلة لو كانت منطبعة في جسم لكانت إما دائمة التعقل لذلك الجسم أو غير متعقلة له في وقت مع أنها متعقلة في وقت دون وقت .
- تقرير مقدمات يتوقف عليها الحجة الرابعة ، و تطبيق
- ٢٧٧ كلام الشيخ على مامهته من المقدمات . شكوك للفاضل الشارح على المقدمات المذكورة . والجواب عنه .
- ٢٨١ (٦) تكملة لهذه الإشارات في بيان بقاء النفس على كمالاتها الذاتية بعد مفارقة البدن
- ٢٨٥ تقرير الحجة على بقاء النفس وهي أن قوة الفساد مغايرة للبقاء بالفعل فيجب أن يكون موضوع كل منهما أيضاً مغايراً للآخر . و النفس بسيط لا يمكن أن تشتمل على كلا الموضوعين . فهي محل للبقاء غير موصوف بالفساد .
- شبة النقض بالعوارض و الصور الباقية الممكنة الفساد مع بساطتها . والجواب عنها .
- ٢٨٧ شكوك للفاضل الشارح . والجواب عنها .
- ٢٨٩ (٧) وهم وتنبية في بيان كيفية اتصاف النفس بكمالاتها الذاتية و إبطال مذهب المشائين فيه و هو القول باتحاد العاقل بالصورة الموجودة فيه عند تعقله إياها .
- ٢٩٢

- (٨) زيادة تنبيه في بيان أن اتحاد العاقل و المعقول يؤول إلى اتحاد جميع المعقولات على اختلافها في الماهيات . ٢٩٣
- (٩) وهم [آخر] وتنبيه في بيان فساد القول بأن النفس لاتحاده بالعقل المستفاد الذي يتحد بالعقل الفعّال تتحد بالعقل الفعّال . ٢٩٤
- (١٠) حكاية من عمل في العقل والمعقول من المشائين كتاباً . ٢٩٥
- (١١) إشارة في بيان امتناع الشيء بغيره مطلقاً .
- بيان أن ضرورة الشيء شيئاً آخر يطلق على معان ثلاث
- ٢٩٦ صورتان منها معقولتان والأخرى غير معقولة .
- في بيان فساد جميع ما تنصّر للاتحاد من الأحوال .
- (١٢) تذييب في بيان كيفية انصاف الجوهر العاقل بكمالاته . ٢٩٨
- (١٣) تنبيه في بيان كيفية تعقل الواجب لذاته وما يتلوه من المبادئ العالية المعقولات ، وتقسيم المعقولات إلى ما يسمى علماً عقلياً وما يسمى علماً انفعالياً ، ونفى الثاني عن الواجب تعالى .
- (١٤) تنبيه في تقسيم كل من العلمين إلى ما يحصل من سبب عقلي أو من أو من ذات ذلك الجوهر ، وأنّ الحاصل من الغير لا بد أن ينتهي إلى الحاصل من الذات و أن الواجب يجب أن يكون بعد ما كان علمه فعلياً أن يكون حاصله من ذاته
- ٢٩٩ إشارة إلى إحاطة علم الواجب تعالى بجميع الموجودات .
- (١٦) إشارة إلى بيان ما لا إدراك من الاعتبارات واختلاف مراتبه بكل واحد منها ، وبيان ماله من الاختلاف بحسب الماهية ، وماله من الاختلاف بالقياس إلى المدرك ، وما بالقياس إلى المدرك . ٣٠٠
- (١٧) وهم وتنبيه في دفع ما ربما يقال إن تقرّر المعقولات وهي صور متباعدة ينافي وحدة الواجب حقيقة ٣٠٣

- بيان ما يستلزم القول بتغير رلوازم الأول في ذاته من المفاسد
والإشارة إلى وجه التفصلي عنها إجمالاً . ٣٠٤
- (١٨) إشارة في التفرقة بين إدراك الجزئيات من حيث هي طبائع ومن حيث
هي متخصصة ، وبيان أن أحكامها بالحقيقة الأولى لا تتغير
بخلافها بالحقيقة الثانية . ٣٠٧
- تقرير أن الأول تعالى بل كل عاقل إنما يدرك الجزئيات
من حيث هي طبائع ، وتطبيق كلام الشيخ على ما قرره ٣٠٩
- (١٩) تنبيه وإشارة في قسمة الصفات وبيان ما يتغير بتغير الأمور الخارجة
عن ذات الموصوف وما لا يتغير ، ونفى الأول عن الواجب ٣١١
- بيان أن الصفات إما حقيقية محضة أو إضافية محضة . و
الحقيقية إما ذات إضافة لا تتغير بتغير الإضافة أو تتغير
وبيان القسم الأول . ٣١٢
- بيان القسم الثالث والرابع وهما الحقيقية المقتضية
للإضافة التي لا تتغير بتغير المضاف ، والمقتضية التي تتغير ٣١٣
- إشارة إلى حكم كلي وهو أن كل ما لا يكون موضوعاً
للتغير لا يجوز أن تتبدل صفاته الحقيقية المحضة ولا
الحقيقية الإضافية التي لا يتغير بتغيرها ، ويجوز أن
تتبدل بتبدل الإضافات في الحقيقية المقتضية للإضافات
التي تتغير بتغيرها . ٣١٤
- (٢٠) . نكتة في الإشارة إلى القسم الثاني من أقسام الصفة الأربعة وهو الإضافية
المحضة . ٣١٥
- (٢١) تذييل في بيان أن العلم الواجب بالجزئيات على الوجه الكلي
الذي لا يتغير بتغير الأزمنة والأحوال .

في بيان أن تخصيص الحكم الكلي بأخر عارضه في الظاهر لا يقع في المباحث المعقولة لامتناع تعارض الأحكام فيها ، و الحكم بأن العلم بالعلّة يوجب العلم بالمعلول إن كان كلياً لا يجوز تخصيصه بما إذا لم يكن جزئياً متغيراً بحكم آخر هو امتناع كون الواجب موضوعاً للتغير ، و

٣١٦ . بيان الصواب في المأخذ .

تأكيد بيان لإحاطته تعالى بالكل ، وبيان معنى القضاء

٣١٧ . و القدر .

(٢٢) إشارة في تفسير معنى العناية وبيان كيفية صدور النظام الموجود في

٣١٨ . الجزئيات عنه تعالى .

(٢٣) إشارة إلى كيفية وقوع الشر في قضاء الله تعالى

٣١٩ . تحقيق ماهية الشر وأنه عدم وجود أو عدم كمال الموجود .

٣٢٠ . تقسيم الأشياء إلى مالا شرفه ، وإلى ما فيه ماهو شر وما

ليس بشر مع غلبة ما ليس بشر أو عكسه أو تساويهما ، و

إلى ما ليس فيه ما ليس بشر . و بيان ماهو الموجود من

الأقسام الخمسة وهو الأول والثاني وما ليس بموجود و

٣٢١ . هو الثلاثة الباقية .

٣٢٢ . بيان احتجاج الشيخ على وجود الأولين من الأقسام .

شبهة الفاضل الشارح وهي أن البحث في وجود الشر في

أفعال الله ساقط عن الفلاسفة والأشاعرة لأنه لا يستقيم إلا

مع القول بأن فاعل العالم مختار و مع القول بالحسن و

القبح العقليين والفلاسفة لا يقولون بواحد منهما والأشاعرة

٣٢٢ . بالثاني . والجواب عنه .

ج ٣ شرح الاشارات - ٢٨ -

- شبهة أخرى هي أن الاستدلال على أن الشر عدم تمثيلي
- ٣٢٣ لايفيد اليقين . والجواب عنه .
- نقل مازهب إليه الفاضل الشارح من كون الشر أمراً
- ٣٢٤ وجودياً وهو الألم ، ومن كونه غالباً على الخير وهو السلامة
- (٢٤) وهم وتنبيه في دفع ما قيل إن مصادر الأفعال الإرادية ثلاثة وأغلب
- ٣٢٥ الصادر عن كل واحد منها الشر فيكون الشر غالباً في النوع .
- (٢٥) تنبيه في تأييد ما ازال به الوهم السابق وهو أن الشقاء الأبدية
- ٣٢٦ يختص بالطرف الأخر .
- (٢٦) وهم وتنبيه في أن إبراهيم هو في أصل وضعه مما ليس يمكن أن
- يغلب فيه الخير يوجب أن يصير غير الشيء ، وترك وجوده وهو على
- ٣٢٨ صفة غير لائق بالوجود العام .
- (٢٧) وهم وتنبيه في إزاله ما يوهم من قبح العقاب على ما يصدر على سبيل الوجوب
- لوجوب المطابقة للعالم العقلي الذي هو القدر بوجهين أحدهما أن العقاب
- لازم من لوازم أفعالهم وارد على النفس منها لا من خارج وأن العقاب
- الذي هو من خارج إن كان فهو خير بالقياس إلى الأكثرين وهذا الوجه
- هو الموجه ، والوجه الثاني أن علم الله تعالى بأفعالهم لا ينافي
- اختيارهم وبيان ما بنوا عليه ذلك من المقدمات . والجواب عنه .
- نقض الفاضل الشارح الجواب عن الوجه الثاني بوجهين ، و
- ذكر الجواب الصحيح وهو أن العقاب أيضاً من القدر .
- ٣٣٢ ورد المحقق الشارح على الوجهين .
- (النمط الثامن في البهجة و السعادة . و فصوله تسع عشر)

ترجمة فصل منها [إشارة] وهو (١٨) .

وترجمة أربع عشر منها [تنبيه] وهي (٤)(٥)(٦)(٧)(٨)(٩)(١٠)(١١)(١٢)(١٣)

(١٤)(١٥)(١٦)(١٧)(١٩)

وترجمة فصلين منها [وهم وتنبيه] وهى (١) (٤).

وترجمة فصل منها [تذنيب] وهو (٢).

(١) وهم وتنبيه في أن اللذات الباطنية هى أقوى من اللذات الظاهرية

٣٣٤ ف ذكر وجوه يدل بها على مدعاه .

(٢) تذنيب في الرد على القائلين بأن السعادة محصورة في الحسية والمقايسة

٣٣٦ بين حال الملائكة وحال الأنعام

(٣) تنبيه في بيان ماهية اللذة والألم كى يتبين أن السعادة للذوات

٣٣٧ العاقلة أتم منها للنفوس الحيوانية . وكذلك الشقاوة .

شبهة للفاضل الشارح في تعريف اللذة بالخير . والجواب

٣٣٩ عنه .

بيان أن الخير الواقع في تعريف اللذة إنما هو الخير

٣٤٠ الإضافي الذى لا يعقل إلا بالقياس إلى الغير .

بيان الفرق بين الخير والكمال . والرد على الفاضل الشارح

وبيان أن الخير عند الشيخ هو الكمال المقيسد .

(٤) وهم وتنبيه في إزالة شبهة هى أن الصحة والسلامة كمال وخير مع أنما

لا نلتذ بهما .

(٥) تنبيه في إزالة شبهة هى الإغفال عما هو الخير والكمال بالقياس إلى

٣٤٢ الملتذ .

(٦) تنبيه على زيادة قيد في شرح معنى اللذة دفعاً لما يوهم من النقصين .

(٧) تنبيه في بيان أن الألم لا يحصل مع وجود المولم بل مع إدراكه

كاللذة .

(٨) تنبيه في أن اللذة والألم اليقينيان لا يوجبان الشوق والاحتراز إيجاب

٣٤٤ الإحساس بهما .

(٩) تنبيه في إثبات اللذة العقلية وأنها أكمل من الحسية .

٣٤٥

- بيان اختلاف مراتب الإدراك وأن للجوهر العاقل أن
يتمثل فيه ما يتعلقه من الحق الأول بقدر استطاعته و
أن عند مقايضة إحدى اللذتين إلى الأخرى يظهر قوة
العقلية أقوى من الأخرى كيفية وأكثر كمية . ٣٤٦
- شكوك للفاضل الشارح في المورد . والجواب عنه . ٣٤٧
- (١٠) تنبيه في إزالة شبهة هي أن اللذات العقلية لو كانت كمالات لتشتاق
النفوس إليها ويتألم بحصول أضدادها . فما بالها لا تشتاق إليها ولا
تتألم بأضدادها ؟ . ٣٤٩
- (١١) تنبيه في بيان بقاء ماهو أضداد كمال النفس وهي أسباب الشقاء بعد
الموت وحصول التألم بها وأنها أشد من البدنية ٣٥٠
- (١٢) تنبيه في بيان مراتب الأشقياء .
بيان أن فوات الكمال لعدم الاستعداد ، وعدمه إمّا النقص
العقل أول وجود المضاد الراسخ أو غير الراسخ . وكل من
الثلاثة إمّا بحسب القوة النظرية وإمّا بحسب القوة
العملية . فإذن أسباب الفوات ستة . ٣٥١
- (١٣) تنبيه في الفرق بين الناقصين المعدّين و الناقصين الذين لا يتعدّون ٣٥٢
- (١٤) تنبيه في أن وضع درن مقارنة الأبدان و الانفكاك عن الشوائب يوجب
الخلاص إلى عالم القدس و السعادة . ٣٥٣
- (١٥) تنبيه في وجود اللذة الحقيقية قبل الموت وأنه إنما يتحققه من هو
ميسر له . ٣٥٤
- (١٦) تنبيه في بيان حال النفوس المستعدة للكمال وأن ما يبعثه على طلب
الكمال مناسبة ذاتية ولا يقنع من له هذه المناسبة إلا بالنيل إلى
الوصول التام وأن غيره يقنع على ما يبعثه .
- (١٧) تنبيه في بيان حال النفوس الخالية عن الكمال وعمّا يضادّه وهم البله . ٣٥٥

- بيان اختلاف الآراء في فناء نفوس البله وبقائها ، وأنها
مع البقاء في سعة من رحمة الله . و بيان اختلاف الآراء
أيضاً في أنها تتعلق بأجسام لاتصير صورة لها أو تصير . و
تقريب الأول . والرد على الثاني .
- الحجة الأولى في الرد على القول بالتناسخ وهي أن كل
مزاج بدني يحدث مع النفس . والتناسخ يوجب أن يكون
لبدن واحد نفسان . وذلك محال . ٣٥٦
- الحجة الثانية وهي اتصال النفس بالبدن الثاني إمّا حال
فساد الأول أو قبله أو بعده و على الأول حدوث البدن
الثاني إمّا في تلك الحال أو قبله . وإن كان في تلك الحال
فإمّا أن يكون عدداً لأبدان و النفوس متساوية أو عدد النفوس
أكثر أو أقل . وعلى الأول يلزم أن يكون عدد الكائنات
من الأبدان عدداً للفسادات . وعلى الثاني مع اتصال الكل
يلزم أن يكون لبدن واحد نفوس ، ولا مع الاتصال يعود المحذور
وهو المطلوب . وعلى الثالث مع اتصال نفس بأبدان يوجب
تعدد الأبدان ووحدة النفوس ، ولا مع الاتصال يبقى
بعض الأبدان معطلة . وعلى الثاني يوجب استقرار نفسين
في بدن واحد إن كان له نفس قبل ذلك أو تعطيله إن لم يكن
وعلى الثالث يوجب تعطيل النفوس . وإن جاز في البعض
فيجوز في سائر الزمان . ٣٥٧
- (١٨) إشارة في بيان ترتيب الجواهر العاقلة في درك اللذة وأنها مراتب خمس ٣٥٩
- المرتبة الأولى هي عربة الواجب الأول تعالى . ٣٦٠
- المرتبة الثانية مرتبة العقول . ٣٦١

المرتبة الثالثة مرتبة النفوس الناطقة الفلكية والكاملة من

٣٦٢ الإنسانية مادامت في الأبدان.

المرتبة الرابعة والمرتبة الخامسة مرتبة النفوس الناطقة

• المتوسطة والناقصة .

(١٩) تنبيه في إثبات ما أثبتته لبعض الجواهر العاقلة من العشق والشوق لباقي

• النفوس والقوى الجسمانية .

(النمط التاسع في مقامات العارفين . و فصوله سبع و عشرون)

ترجمة ست عشر منها [إشارة] وهى (٤)(٥)(٦)(٧)(٨)(٩)(١٠)(١١)(١٢)(١٣)

• (١٤)(١٥)(١٦)(١٧)(١٩)(٢٧) .

وترجمة أحد عشر منها [تنبيه] وهى (١)(٢)(٣)(٢٠)(٢١)(٢٢)(٢٣)(٢٤)

• (٢٥)(٢٦) .

(١) تنبيه في أن للعارفين درجات وهم في حيوتهم الدنيا تستنكر و تستكبر . ٣٦٣

نقل مافسر الفاضل الشارح ما أشار إليه الشيخ من قصة

٣٦٤ سلامان وإسبال وذكر سائر ما قبل في تلك القصة .

نقل القصة على وجه لا يختاره وانتساب اختراعها إلى أحد

٣٦٥ حوام الحكماء حيث أنها على وضع لا يتعلق بالطبع .

نقل القصة على وجه يختاره و تأويلها على وجه ينطبق

على ما يريد الشيخ و نقل ما يؤيد أن ما أشار إليه هو

٣٦٧ القصة على ذلك الوجه .

(٢) تنبيه في ذكر أحوال طلاب الحق باعتبار الإعراض عما يبعد والإقبال

٣٦٩ إلى ما يقرب والانتفاء إلى المطلوب .

(٣) تنبيه في تمييز ما للعارف من الزهد والعبادة عما لغيره باختلاف الغرض

وأن الزهد عند العارف تنزه و عند غيره معاملة و العبادة عند غيره

٣٧٠ معاملة وعند العارف رياضة .

(٤) إشارة في إثبات النبوة والشرعية وما يتعلق بهما على طريقة الحكماء . ٣٧١

بيان أن إثبات النبوة و الشرعية يتوقف على قواعد :

أولها : أن الإنسان لا يستقل وحده بأمر معاشه بل

- يحتاج إلى المعارضة والمعاوضة .

القاعدة الثانية أن الاجتماع على التعاون لا ينتظم إلا إذا

كان بينهم عدل وشرعية . ٣٧٢

القاعدة الثالثة أن الشرع لا يد له من واضع يقرر العدل

- على الوجه الذي ينبغي .

القاعدة الرابعة أنه يجب أن يكون للمحسن والمسيء

- ثواب وعقاب حتى يحملهم الرجاء والخوف على الانقياد .

شكوك أربعة للفاضل الشارح . و الجواب عنه . ٤٧٣

(٥) إشارة إلى غرض العارف من الزهد والعبادة . ٣٧٥

بيان أن ما للعارف من حالتي الإرادة والتعبّد إنما يتعلق

- بالحق الأول وإن تعلّق بغيره فهو لأجله أيضاً .

رفع ما ربما يوهم التناقض بين القول بأن عبادة العارف

رياضة لقواه وبين القول بأن تعبّده لا يتعلّق إلا بالحق

- الأول .

نقل ما ذكره الفاضل الشارح في تفسير كلام الشيخ . و

الرد عليه . ٣٧٦

شبهة للفاضل الشارح في معنى كون الله مراداً بذاته ، وأن

- من أرادّه إنما أراد استكمال نفسه . والجواب عنه

(٦) إشارة في تمهيد العذر لمن يجوز أن يجعل الحق واسطة في تحصيل شيء

آخر غيره . ٣٧٧

تفسير ما في كلام الشيخ من اللطائف . ٣٧٨

- (٧) إشارة في ذكر ماهو مبدء حركة العارف وهو الإرادة ومبديتها تصوّر الكمال الخاص بالمبدء الفائضة آثاره على الخلق ، والتصديق بوجوده في الفرق بين الحركة الإرادية الحيوانية و الحركة الارادية الغير الحيوانية ، وإنّ للأوّل مبادئ أربعة وللثاني ثلاثة . وتوجيه كلام الشيخ مبدء الحركة في الاستبصار والعقد والإرادة . ٣٧٩
- (٨) إشارة في بيان احتياج المريد إلى الرياضة ، و بيان أغراضها . ٣٨٠
- تفسير معنى الرياضة وأنها نهى النفس عن هواها وأمرها وإنما اختلافها باختلاف الأغراض . فمنها الرياضة العقلية ومنها الرياضة الشرعية . في أنّ الغرض الأقصى من الرياضة نيل الكمال وهو إما خارج وإما داخل . فأذن الرياضة موجهة نحو ثلاثة أغراض : إزالة المانع الخارج ، وإزالة المانع الداخل ، و تلطيف السر . ٣٨١
- ذكر ما يعين على الغرض الأوّل . وهو الزهد . وذكر ما يعين على الغرض الثاني وهو ثلاثة : العبادة و الألحان ونفس الكلام الواعظ . ٣٨٢
- ذكر ما يعين على الغرض الثالث وهو شيئين : الفكر اللطيف والعشق العفيف . ٣٨٣
- تفسير معنى العشق وإنه حقيقى ومجازى . والثاني نفسانى وحيوانى ، وبيان أنّ مراد الشيخ هو الأوّل من المجازى .
- (٩) إشارة إلى ما يسمى عند العارف بالوقت وهو أوّل درجات الاتصال وبيان أنّه إنما يحصل بعد حصول الاستعداد بالإرادة والرياضة . ٣٨٤

- (١٠) إشارة في بيان أن الاتصال قد يحصل في غير حالة الارتياض الذي
- كان معداً لحصوله من قبل وهذا الحال هو التمكن .
- (١١) إشارة في أن العارف قد يزول عن سكنته فيستوفز عن قراره وإذا
- طالت عليه الرياضة هدى للتلبس وهو الاستقرار .
- (١٢) إشارة في أن الرياضة تبلغ العارف إلى حد يصير المخطوف مألوفاً
- مبتهجاً في زهابه متأسفاً في انقلابه وهو ضرورة الوقت سكينه وهو أول
- درجات الوسط . ٣٨٥
- (١٣) إشارة في أن المعارف حد لا يرى عليه الابتهاج عند الذهاب ولا الأسف
- عند الانقلاب بل يرى مقيماً وهو ظاعن وهو التباس أثر الحصول .
- (١٤) إشارة إلى أن المعارفة المستقرة التي قد يحصل للمعارف أحياناً بتدرج
- إلى أن يكون له متى شاء . ٣٨٦
- (١٥) إشارة في أن العارف يتقدم عن رتبة المشيئة فيسبح له تعريج عن
- عالم الزور إلى الحق مستقر به وهو أول درجات المنتهى .
- (١٦) إشارة إلى أن العارف إذا نال صار سره مرآة للحق وكان له إلى
- الحق ونظر إلى نفسه وهو مقام التردد .
- (١٧) إشارة إلى آخر درجات السلوك إلى الحق وهو درجة الوصول التام و
- الغيبة عن النفس .
- بيان الوجه في عدد الفصول والدرجات المذكورة . وهو
- أن الحركة باعتبار مالها من المبدء والوسط والمنتهى و
- باعتبارها لكل واحد منها أيضاً يكون لها مراتب تسعة
- والشيخ أورد بعد فصل الرياضة تسعة فصول في تلك المراتب . ٣٨٧
- (١٨) تنبيه في بيان نقصان الدرجات التي هي دون الوصول بالقياس إليه . ٣٨٨
- إشارة إجمالى إلى جميع مقامات العارفين .

- في بيان أن التكميل بالتخلية والتحلية ، وتلخيص درجات
 ٣٨٩ التزكية في أربع وتقرير درجات التحلية إجمالا .
 (٢٠) إشارة في بيان أن العارف من آثار الحق على عرفانه ، والاعتذار
 ٣٩٠ عن ترك عدد سائر الدرجات بعدم العبارة عنها .
 (٢١) تنبيه في أن مقام الرضا في العارف يستلزم الهشاشة العامة و تسوية
 ٣٩١ الخلق في نظره .
 (٢٢) تنبيه في بيان ماللعارف من الأحوال في أوقات توجهه بسرّه إلى الحق .
 (٢٣) تنبيه في بيان أن العارف لا يعنيه التجسس ولا يستهويه الغضب لأنه
 ٣٩٢ واقف على سرّ القدر .
 ٣٩٣ (٢٤) تنبيه في بيان أن العارف شجاع جواد صفاح نساء .
 (٢٥) تنبيه في بيان ماللعارفين من اختلاف الهمم والأحوال .
 (٢٦) تنبيه في بيان أن العارف قديكون في حكم من لا تكليف له لأنه في
 ٣٩٤ اتصاله قديكون غافلا لا يعقل .
 (٢٧) إشارة في بيان قلّة عدد الواصلين ، وفي سبب إنكار الجمهور ذلك الكمال
 وأنه لا يحصل بالاكتساب فقط بل يحتاج إلى جوهر مناسب .

(النمط العاشر في اسرار الايات . وفصول ثلثون)

- ترجمة خمس عشر منها [إشارة] وهي (١)(٤)(٥)(٧)(٨)(١١)(١٣)(١٥)(١٦)(١٩)
 (٢١)(٢٣)(٢٧)(٢٨)(٢٩) .
 وترجمة ثلاث عشر منها [تنبيه] وهي (٢)(٣)(٦)(٩)(١١)(١٢)(١٤)(١٦)(١٨)(٢٠)
 (٢٤)(٢٥)(٣٠)

- وترجمة فصل منها [تذنيب] وهو (٢٢) .
 وترجمة فصل منها [تذكرة وتنبيه] وهو (٢٦) .

- (١) إشارة إلى جواز الإمساك عن القوت المزروء مدة غير معتادة . ٣٩٥
- (٢) تنبيه في انتقاض الحكم بامتناع الإمساك بوقوعه بأسباب أخر كالمرض .
- والخوف .
- (٣) تنبيه في بيان وجه الإمساك عن القوت عن عوارض نفسانية وهو انفعال
- ٣٩٦ . ككل من النفس والبدن عن الآخر .
- (٤) إشارة في بيان أن وجه إمساك العارف عن القوت هو توجه نفسه إلى
- العالم القدسي المستلزم لتشيع القوى الجسمانية
- في وجه المقايسة بين الإمساك العرفاني والإمساك المرضي
- ٣٩٧ . وعدم المقايسة بينه وبين الخوفي .
- (٥) إشارة إلى أن في طاقة العارف فعل أو تحريك يخرج عن وسع غيره .
- ٣٩٨ (٦) تنبيه في بيان سر ما أشار إليه في الفصل السابق .
- (٧) تنبيه في ادعاء خاصة أخرى للعارف بينها في الفصول الآتية .
- (٨) إشارة في جواز الإطلاع على الغيب بالتجربة والقياس على الوجه الكلي . ٤٩٩
- (٩) تنبيه في تمهيد أولى المقدماتين للقياس على جواز الإطلاع على الغيب
- وهي أن صور الجزئيات الكائنة مرتسمة في المبادئ العالية قبل كونها .
- (١٠) إشارة إلى المقدمة الثانية للقياس المذكور وهي أن النفس الانسانية
- ترسم بما هو مرسم في تلك المبادئ وبيان ماهو الشرط في ذلك . ٤٠١
- (١١) تنبيه على مقدمته هي تفصيل ما أجمله في الفصل السابق من شرائط
- انتقاض النفس بما هو مرسم في المبادئ العالية .
- (١٢) تنبيه على مقدمته أخرى أيضاً تفصيل شرائط ارتسام النفس . ٣٠٢
- (١٣) إشارة إلى إقامة الدليل على وجود الارتسام الخيالي عن السبب الداخل
- ٤٠٣ تقرير أن ما شاهدته المبرسمون ومن غلب على مزاجه المرّة
- السوداء مرتسمة في قوّة هي الحبس المشترك عن قوّة باطنة
- هي المتيخيلة أو سبب مؤثر في تلك القوّة .

- (١٤) تنبيه في بيان ما يمنع النفس عن الانتقاش وهو مانع حسى خارج أو
 ٤٠٤ عقلى باطن ..
- (١٥) إشارة في بيان أول الأحوال التي يسكن فيها أحد الشاغلين أو كلاهما
 ٤٠٥ وهو النوم ..
- (١٦) إشارة في بيان ثاني الأحوال وهو ما إذا استولى على الأعضاء الرئيسة
 ٤٠٦ مرض ..
- (١٧) تنبيه في إقامة الدليل على ارتسام الصور في الحس المشترك بالسبب
 المؤثر في السبب الباطن .
- (١٨) تنبيه في بيان أن الشواغل الحسية إذا قلت تكون للنفس فرصة
 الاتصال بالعالم القدسي فيرسم فيها شيء من الغيب .
- (١٩) إشارة إلى ما يفعله في الأولياء نفوسهم القدسية القوية من الخلس و
 ٤٠٧ الإشراف في حال اليقظة .
- (٢٠) تنبيه في تمهيد مقدمة لبيان العلة في احتياج بعض ما يرسم في الخيال
 من الأمور القدسية حالتي النوم واليقظة إلى تعبير وتأويل .
- (٢١) إشارة إلى ما يسبح للنفس من الآثار الروحانية في النوم واليقظة
 ٤٠٨ بحسب ضعف الأجسام وقوتها .
- (٢٢) تذييل في بيان ما لا يحتاج إلى تأويل وتعبير ، وما يحتاج بحسب
 الأوقات والأشخاص والعمادات .
- (٢٣) إشارة إلى ما تستعين بعض الطبائع بأفعال يوجب للحس والخيال
 الحيرة والوقفة لكي يستعد القوة العقلية لتلقى الغيب .
- (٢٤) تنبيه في أن هذه المطالب ظنون إمكانية صير إليها من أمور عقلية و
 إتمات الثبات لمن يعرض له هذه الأحوال أو يشاهدها مراراً من غيره .
- (٢٥) تنبيه في بيان سائر الأحوال الموسومة بخوارق العادات .

(٢٦) تذكرة وتنبيه في بيان أن النفس الناطقة إنما تعلقها بالبدن صرف التدبير والتصرف ، وأن هيئة الاعتقادات فيها مع مباينتها للبدن بالجوهر قد تتأدى إليه ، وذكر أمرين يؤيد ذلك ، وبيان جواز أن يكون لبعض النفوس تأثيرات في الأجسام لفرط قوتها كتأثيرها في

٤١٤ . جسمها .

شبهة لمفاضل الشارح وهي أن الاستدلال بتأثير الوهم في البدن لا يوجب أن يكون للنفس أيضاً تأثيراً لأنها أشرف .

٤١٥ . والجواب عنه .

(٢٧) إشارة إلى علة القوة التي هي مبدء الأفعال الغريبة ، وأنها بحسب

٤١٦ . المزاج الأصلي أو المزاج الطارى أو بالكسب .

(٢٨) إشارة إلى أن الجبلة والكسب لا يجتمعان إلا في جانب الخير .

(٢٩) إشارة إلى أن التأثير بالعين والإصابة بها من قبيل ما ذكر من تأثير

• النفس في غير جسمها .

(٣٠) تنبيه في بيان السبب لسائر الحوادث الغريبة وأنها محصورة في ثلاثة

أقسام : ما يكون مبدءه النفوس وما يكون أجسام سفلية وما يكون

• أجرام سماوية .

٤١٨ نصيحة

٤١٩ خاتمة ووصية .